أمن الشرق الأوسط ماهو؟.. لمن؟ .. كيف؟

ابراهيم صالح

• د. يوسف بورج

• صول لينوويتز

• مصطفى خليل

عندما كنا أطفالا ، ونشترك في لعبة جماعية نتفق على قواعدها مسبقا ، ويهزم أحدنا ، فإنه يحاول « فركشة » اللعبة قائلا .. « لا ... نبتدى من أول وجديد . وبلاش الطريقة دى » !! .. محاولا التخلص من المأزق الذى وجد نفسه فيه . ولعله يستطيع أن يضع قواعد جديدة للعبة تجنبه - حسب تصوره - مأزقا آخر !! وهذا هو ماتحاول إسرائيل أن تفعله الآن في مفاوضات الحكم الذاتى الفلسطينى ، وخاصة فيما يتعلق بنقطتين أساسيتين.. ترتيبات الأمن ، وسلطات الحكم الذاتى الفلسطينى .

فإسرائيل ترى أن المفاوضات بداية جديدة من نقطة الصفر ، بصرف النظر عما سبق أن وافقت ووقعت عليه . وبالتالى يجوز التفاوض من نقطة بداية مختلفة وبقواعد مختلفة . وعندما تجد نفسها في مأزق تعهداتها الدولية ، فإنها تحاول أن تخرج من النصوص بتفسيرات لاتحتملها أى نصوص واضحة ، بما يتفق ومصالحها هى .. فقط !!

وهذا الأسلوب الإسرائيلى أكثر وضوحا - أو انكشافا - فيما يتعلق بترتيبات الأمن . ولن نحاول أن نناقش الأمر هنا من وجهة نظر منطقية ، أو الحقوق التاريخية أو السياسية للشعوب المتعلقة . إنما نكتفى بمحاولة التعرف على مفهوم الأمن ، وأطرافه . وطريقة الوصول إليه من واقع النصوص التى وقعت عليها إسرائيل في « إطار عمل للسلام في الشرق الأوسط » جرت الموافقة عليه في كامب ديفيد .... وهذا نص عنوان الوثيقة الأولى من وثيقتى كامب ديفيد اللتين وقعت عليهما كل من مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في ١٧ سبتمبر عام ١٩٧٨ .

□□□

فكرة الأمن لأية دولة من الدول تتكون من عنصرين : الأمن الداخلى ، والأمن الخارجى .

١ - الأمن الداخلى ، وهو حق مطلق للدولة داخل أراضيها . وهو جزء من سيادتها وشئونها الداخلية ، لايحق لأحد التدخل فيه . وتتولاه سلطات الأمن الداخلى .. البوليس .

٢ - الأمن الخارجى ، ويبدأ عند حدود الدولة مع الدول الأخرى حفاظا على سلامة أراضيها وكيانها .. وتتولاه أولا السلطة السياسية أو الدبلوماسية ، طبقا لميثاق الأمم المتحدة (مادة ٣٣) والقواعد الدولية والعرف الدولى . وهى تحتم أن تلجأ الدولة أولا إلى الوسائل السلمية لحل منازعاتها مع الدول الأخرى . ثم القوات المسلحة في حالة الدفاع الشرعى عن النفس . وهى الحالة الوحيدة المسموح دوليا فيها باستخدام القوة .

فإذا طبقنا على إسرائيل قواعد القانون الدولى ، وميثاق الأمم المتحدة ، وإطار الحل الشامل لكامب ديفيد ، والقرار ٢٤٢ الذى جعله ذلك الإطار أساسا ومحورا له . نجد أن أمنها الداخلى ينحصر في الأراضى التى كانت تحت سيطرتها قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ . أما أمنها الخارجى فيبدأ عند نهاية هذه الأراضى عندما تتحول إلى « حدود آمنة ومعترف بها » باتفاقيات سلام مع جيرانها ، بدأت فعلا بالمعاهدة المصرية الإسرائيلية .

□□□

وهذا يقودنا إلى السؤال الثانى . لمن .. هذا الأمن ؟ .. من هم أطرافه ؟

إذا بدأنا من عنوان الوثيقة الأولى في كامب ديفيد ، نجد أنه .. « إطار عمل للسلام في الشرق الأوسط ... » إذن فهى لاتخص أمن طرف واحد فقط أو أكثر ، من أطراف النزاع ، دون باقى الأطراف .

وفي الفقرة الأولى من المقدمة أشارت الوثيقة إلى أربع حروب وقعت خلال ثلاثين سنة . والوثيقة تهدف إلى ترتيبات أمن تتلافى هذه الحروب . والحروب أطرافها كثيرة . هم أطراف في ترتيبات الأمن أيضا . هم حقوق بقدر ماعليهم من واجبات . وإذا كانت واجباتهم حقوقا لإسرائيل ، فإن حقوقهم واجبات على إسرائيل .

ومع هذا فقد كانت الوثيقة أكثر وضوحا في الجزء الذى تحدث عن .. « الضفة الغربية وغزة » بند واحد فقرة (أ) عندما قالت .. « إن مصر وإسرائيل تتفقان على أنه من أجل ضمان انتقال سلمى ومنظم للسلطة ، ومع الأخذ بالحسبان الاهتمامات الأمنية لجميع الأطراف .. الخ ، ثم قالت .. « ويجب أن توفر هذه الترتيبات الجديدة - اعتبارا تاما لمبدأ الحكم الذاتى من قبل سكان هاتين المنطقتين ، وللاهتمامات الأمنية الشرعية للأطراف المعنية في آن معا » ، كما تحدثت عن اتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان أمن إسرائيل وجيرانها

وهذا يعنى - بالتأكيد - أن الأمن الذى تهدف إليه الترتيبات المشار إليها ، هو أمن « جميع الأطراف » .

وهو يعنى - بالتأكيد أيضا - أن سكان الضفة الغربية وغزة من « الأطراف المعنية » التى لها « اهتمامات أمنية شرعية » .

□□□

نصل الآن إلى الطريقة التى تمكن بها تحقيق هذا الأمن .

والمبادئ العامة لتحقيق هذا « الأمن » واضحة في نصوص كامب ديفيد .

وكما قلنا في البداية فإن أمن إسرائيل الداخلى في أراضيها قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ هو مسئوليتها وحدها . أما أمنها الخارجى فيتحقق بالمفاوضات ثم معاهدات سلام تجعل حدودها آمنة ومعترفا بها من الجميع . فإن التزام الدولة بإرادتها الحرة هو أقوى ضمان للسلام والأمن بينها وبين الآخرين . فلا توجد إرادة عليا فوق إرادة الدولة

بقى الأمن موضوع الخلاف ، وهو أمن الضفة الغربية وغزة ونصوص كامب ديفيد كانت واضحة أيضا في مبادئه العامة

● انسحاب الحكومة العسكرية وإدارتها المدنية بمجرد انتخاب سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى

● إنشاء قوة بوليس محلية قوية تنشئها سلطات الحكم الذاتى من سكان الضفة الغربية وغزة .

● يبقى هذا البوليس على اتصال دائم مع ضباط الاتصال الإسرائيليين والأردنيين والمصريين المخصصين

● دوريات مشتركة إسرائيلية أردنية للمراقبة ، وتزويد مراكز المراقبة بالرجال من أجل ضمان « الحدود » . الحدود وليس الأمن الداخلى .

إذن .. فالأمن في الضفة وغزة ، حتى أثناء الفترة الانتقالية ، ليس مسئولية إسرائيلية

□□□

أليست النصوص واضحة ؟

ومع هذا فلازالت إسرائيل تقول ... « لا .. نبتدى من أول وجديد » !! .. وتحاول أن تخرج من النصوص بتفسيرات لاتحتملها أى نصوص واضحة . وليس لها مايبررها إلا محاولة إسرائيل « التوفيق » لما وقعت عليه من اعتراف بوجود شعب فلسطين .. وحقوق مشروعة لهذا الشعب !!